لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

أنباء عن أعمال المنظمات غير الحكومية

(NGO Action News)

8 كانون الأول/ديسمبر 2022

الشرق الأوسط

- في 5 كانون الأول/ديسمبر، أبلغ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن تقريرا جديدا صادرا عن تحالف "لا تساهم في تمويل الاحتلال" وهو تحالف يضم 24 منظمة أوروبية وفلسطينية في سبع دول أوروبية، يكشف للسنة الثانية على التوالي أن مئات المؤسسات المالية الأوروبية تستثمر بكثافة في شركات تدعم المستوطنات السكنية والزراعية والصناعية الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال ويليم ستايس إن "لهذه الشركات دورا حاسما في عمل المستوطنات غير القانونية واستدامتها وتوسيعها. ومن خلال إقراض هذه الشركات أو الاستثمار فيها، تربط المؤسسات المالية نفسها بأنشطة تنتهك القانون الدولي".

- في 3 كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي صادف اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، نشر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مقالا شدد فيه على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض على قطاع غزة منذ 16 عاما قد أثرا سلبا كذلك على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم الذين يعانون من نقص حاد في خدمات إعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية. ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة في فلسطين يواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية المعترف بها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمكفولة بموجب القانون الفلسطيني رقم 4 لعام 1999 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، ويعانون من تدني جودة خدمات الرعاية الصحية التشخيصية والوقائية والعلاجية والتأهيلية، في حين أن القانون الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي صدر قبل 21 عاما، لم يبدأ نفاذه بعد. ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ثمة 000 93 شخص ذوي إعاقة في فلسطين، أي 2,1 في المائة من مجموع السكان موزعين على النحو التالي: 48 في المائة في الضفة الغربية و 52 في المائة في قطاع غزة.

- في 3 كانون الأول/ديسمبر، نشرت مؤسسة "الضمير" مقالا عن ترحيب مجلس المنظمات الفلسطينية لحقوق الانسان بالتصويت لصالح مشروع القرار الذي أعدته لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يدعو إلى إصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الحالة في فلسطين. وهذا القرار، الذي يحمل عنوان "الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة"، يدعو محكمة العدل الدولية إلى البت في الآثار القانونية الناشئة عن استمرار احتلال إسرائيل المطول للأرض الفلسطينية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

- في 3 كانون الأول/ديسمبر، وجه مركز "بتسيلم" الإسرائيلي لحقوق الإنسان رسالة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، طالبه فيها بالتدخل العاجل لحمل إسرائيل على التوقف عن مساعيها الرامية إلى تهجير 000 1 فلسطيني أو نحو ذلك من منازلهم وأراضيهم في تلال جنوب الخليل (في جنوب الضفة الغربية). وأرفق مركز "بتسيلم" بالرسالة ملحقا يتضمن تفاصيل عشرات الأحداث التي وقعت في المنطقة منذ حزيران/يونيه 2022 وشدد على أن إسرائيل تعمل أيضا على عزل هذه التجمعات الصغيرة عن محيطها، حيث ينصب الجيش حواجز على الطرق ويصادر المركبات ويمنع الناشطين والصحفيين والدبلوماسيين من الدخول إلى المنطقة. وناشد مركز "بتسيلم" المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، اعتماد التدخل الوقائي وتحذير إسرائيل من أنها ترتكب جريمة حرب، إذ أن تهجير السكان القسري من منطقة محتلة يشكل انتهاكا للمادة 8 (2) (أ) (7) من نظام روما الأساسي.

- في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، عقد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان ومؤسسة "الحق" اجتماعا في لاهاي بعنوان "فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية: تأخير العدالة إنكار للعدالة" سلط الضوء على قلق هذه المؤسسات إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيق الذي يجريه مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الحالة السائدة في دولة فلسطين وصمت المكتب بشأن الانتهاكات والجرائم المتكررة والمتصاعدة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وقال راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خلال هذا الاجتماع ، إن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لم يتخذ أي خطوات عملية منذ فتح التحقيق في آذار/مارس 2021، وأعرب عن قلقه إزاء ضآلة الميزانية المخصصة للتحقيق مقارنة ببلدان أخرى تنظر المحكمة في حالاتها. وقالت فرانشيسكا ألبانيز، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، إن تقاعس المحكمة الجنائية الدولية لا يقوض فعالية القانون الدولي فحسب، بل يشوه صورتها أيضا. وكان من بين المتحدثين أيضا عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان.

- في 12 كانون الأول/ديسمبر، الساعة 11:00 بتوقيت شرق الولايات المتحدة، 18:00 بتوقيت فلسطين، ستنظم مؤسسة "الشبكة" ندوة تعقد عبر الإنترنت بعنوان "الدفاع عن نشاط التضامن مع فلسطين في أوروبا". فقد كثفت حكومات فرنسا وإسبانيا وألمانيا جهودها لقمع أنشطة التضامن مع فلسطين. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يواجه الفلسطينيون وأنصارهم في هذه البلدان مزيدا من الإجراءات القانونية التي تجرّم حقوقهم في مقاطعة إسرائيل وانتقادها. وسيتناول المضيف نديم بوالسة، رئيس التحرير المكلف في الشبكة، هذه القضايا وغيرها في محادثة مع عبير قبطي، عضو شبكة السياسات التابعة للمؤسسة، وهي صحفية وكاتبة مقيمة في برلين، ونادية سلحي شاهين، وهي طالبة دكتوراه في كلية الحقوق في إدنبرة.

آسيا وأوروبا

- في 5 كانون الأول/ديسمبر، عقد مركز العودة الفلسطيني في لندن حلقة نقاش افتتاحية في إطار 'أسبوع العودة الثالث' بعنوان "74 سنة من إنكار إسرائيل لقرار الأمم المتحدة رقم 194". وقال رئيس مجلس الإدارة نادر حمود، وهو صحفي ومؤسس ورئيس تحرير مجلة فلسطين في أمريكا – وهي مجلة فصلية مطبوعة ورقمية – إن أسبوع العودة أنشئ في البداية للاحتفال بالذكرى السنوية لاتخاذ قرار الأمم المتحدة 194 (د-3). وبمشاركة أكثر من 26 متحدثا من الباحثين والمفكرين والناشطين المؤيدين لحقوق الفلسطينيين من المملكة المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا وفلسطين، توجه نسخة هذا العام من أسبوع العودة رسالة إلى العالم بأسره مفادها أن الفلسطينيين لن يتنازلوا أبدا عن حقوقهم غير القابلة للتصرف، لا سيما حقهم في العودة إلى وطنهم الأم وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام 1967. وإلى أن يتحقق هذا الحلم، لن ينتهي هذا النضال الأطول والأكثر مشروعية في العالم.

أمريكا الشمالية

- في 7 كانون الأول/ديسمبر، ينظم مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة كولومبيا حلقة نقاش بعنوان "نكبة وبقاء: عادل مناع في حوار مع رشيد خالدي" لمناقشة كتاب "نكبة وبقاء" لمؤلفه عادل مناع. ويروي المؤلف في هذا الكتاب حكايات عن فلسطينيين في حيفا والجليل خلال النكبة وفي العقد الذي تلاها.

الأمم المتحدة

- في 2 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الأونروا نشرة صحفية جاء فيها أن المجلس الاتحادي وافق على استمرار سويسرا في تقديم الدعم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وستحصل الأونروا على مبلغ سنوي قدره 20 مليون فرنك سويسري لعامي 2023 و 2024. وبتوفير هذه الأموال، تؤكد سويسرا من جديد التزامها بالتنمية البشرية والعمل الإنساني والاستقرار الإقليمي.

تقدم هذه النشرة الإخبارية معلومات عن الأنشطة التي نُفذت مؤخرا وستنفذ مستقبلا من جانب منظمات المجتمع المدني المنتسبة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتقدم اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة هذه المعلومات بالصيغة التي وردت بها دون أي ضمان من أي نوع، ولا تقبلان أي مسؤولية أو تبعة فيما يتعلق بصحة أو موثوقية المعلومات الواردة في المواقع الشبكية التي ترد روابط لها في هذه النشرة الإخبارية.

http://www.facebook.com/UN.palestinianrights http://www.twitter.com/UNISPAL